

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن  
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى المادة ٧٤ من قانون العقوبات ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يعفى عن العقوبة المحكوم بها على الدكتور شريف فتح الله  
حتاتة من محكمة أمن الدولة العليا في القضية رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٤ اله رب  
الأحمر (٢٦٤ لسنة ١٩٥٤ عسكرية عليا) وكذلك عن العقوبات التبعية وجميع  
الآثار المختلفة المترتبة على هذا الحكم .مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ  
نشره ما

مدير برياسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٦٤

في شأن تشكيل واختصاصات المجلس الاستشاري الأعلى للعمل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن  
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٩ بإعادة  
تشكيل المجلس الاستشاري الأعلى للعمل والقرارات المعدلة له ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢  
بمسئوليات وتنظيم وزارة العمل ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ في وزارة العمل مجلس استشاري أعلى للعمل .

مادة ٢ - يشكل المجلس من :

(١) أعضاء بحكم وظائفهم وهم :

وزير العمل .

وكيل وزارة العمل .

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية .

وكيل وزارة الخزانة .

وكيل وزارة الصناعة .

وكيل وزارة الاقتصاد .

وكيل وزارة الداخلية .

وكيل وزارة الحربية .

وكيل وزارة المواصلات .

وكيل وزارة الإدارة المحلية .

وكيل وزارة الصحة .

وكيل وزارة الإصلاح الزراعي .

مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة العمل .

ممثل عن الاتحاد الاشتراكي العربي .

مدير عام إدارة البحوث والتشريعات العالية بوزارة العمل .

مادة ٦ - ينتخب المجلس في أول انعقاده لجنة دائمة برئاسة ويكل وزارة العمل وعضوية اثنين من كل من الأعضاء بحكم وظائفهم ويمثل أصحاب الأعمال ويمثل العمال وتختص هذه اللجنة بالإعداد للمجلس ودراسة الموضوعات التي يحيلها المجلس إليها .

مادة ٧ - يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه ومن غيرهم لجانا فرعية لدراسة الموضوعات المعروضة عليه والتي يحيلها إليها ويشترك في هذه اللجان جميعها عدد متكافئ من ممثلي كل من الأعضاء بحكم وظائفهم ويمثل أصحاب الأعمال والعمال .

مادة ٨ - للمجلس أن يدعو إلى حضور جلساته من يرى الاستعانة بخبرته في المسائل المعروضة ويشترك هؤلاء في مداورات المجلس ومناقشاته دون التصويت .

وتسرى أحكام الفقرة السابقة بالنسبة للجان المجلس المختلفة .

مادة ٩ - مدة عضوية المجلس بالنسبة إلى ممثلي أصحاب الأعمال والعمال ستان .

مادة ١٠ - يهده بأعمال السكرتارية المجلس إلى إدارة البحوث والتشريعات العالية بوزارة العمل .

مادة ١١ - يكون بدل الحضور خمسة جنيهات لكل جلسة من جلسات المجلس وثلاثة جنيهات لكل جلسة من جلسات اللجنة الدائمة أو اللجان الفرعية بمقدار أقصى مقداره ٢٠٠ جنيه سنويا لأي من الأعضاء .  
وتحدد مكافآت السكرتارية الفنية والمختبرين بقرار من وزير العمل .

مادة ١٢ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير العمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

(ب) أعضاء يمثلون أصحاب الأعمال وهم :

ثلاثة أعضاء يمثلون قطاع الصناعة العام والخاص .

عضوان يمثلان قطاع التجارة والخدمات .

عضوان يمثلان قطاع الزراعة .

(ج) أعضاء يمثلون العمال وهم :

ثلاثة أعضاء يمثلون الصناعة في القطاع العام والخاص .

عضوان يمثلان مجال التجارة والخدمات .

عضوان يمثلان عمال الزراعة .

ويكون اختيار الأعضاء المشار إليهم في البند (ب) بالطريقة التي يحددها وزير العمل بقرار يصدره بالاتفاق مع الوزير المختص ، وفي البند (ج) بالطريقة التي يحددها وزير العمل بقرار منه .

ويتولى وزير العمل رئاسة المجلس ويكون مدير عام إدارة البحوث والتشريعات العالية بوزارة العمل مقرر له .

مادة ٣ - تعرض على المجلس جميع مشروعات القوانين الخاصة بالعمل والعمال قبل إصدارها لإبداء الرأي فيها .

وكذلك يتولى إبداء الرأي في كل مائرضه عليه وزارة العمل من الموضوعات المتعلقة بالعمل والعمال .

مادة ٤ - لكل عضو من ممثلي الحكومة صوت واحد ولكل عضو من ممثلي أصحاب الأعمال والعمال صوتان ويشترك وزير العمل في مداورات المجلس ومناقشاته دون التصويت .

مادة ٥ - يضع المجلس لائحة لتنظيم سير أعماله تتضمن على الأخص مواعيد اجتماعاته وطريقة التصويت على القرارات والأغلبية المطلوبة لصحتها وتعتمد هذه اللائحة بقرار من وزير العمل .